

اللفظي فهو أن هذه الحروف شبيهة بالأفعال من حيث إن بنيتها تتكون من ثلاثة أحرف أو أكثر، وأما المعنوي فهو أنها دخلت لمعنى في الجملة بعدها. وبعد فالأمثلة على ذلك كثيرة، ولانعجب إذا أُعْرِبَ أبو القاسم بقياس التمثيل، ذلك أنه إذا كان معنياً بعقد الفروق بين التشابهات، فلا يعنى هذا أن يهمل وجوه الشبه بينها، بل يكون في فكره ما يجمع هذه التشابهات بعضها مع بعض، ويقرنها في صعيد واحد، احتراماً لما قام بينها من هذه الوجوه، ومما سبق يتبين الآتي:

١ - أنه قد اعتد بقياس التمثيل عند عدم السماع، أعنى سماع ما أداه إليه قياسه، وذلك في إجازته البديل على المعنى قياساً على العطف على المعنى.

٢ - أنه مع اعتداده بهذا القياس الذي لم يقرن بسماع، وجدناه عند سماع ما يؤيده لا يعطيه حقاً أكثر من حدود ما سمع فيه، فالعلم لا يميز منع صرفه مطلقاً، بل ذلك حيث تكون الضرورة، وقيمة القياس حينئذ أنه ينفي أن تكون الضرورة قبيحة، فلا يجوز بهذا القياس على حكم ثبت بالنصوص المستفيضة، ومن أقواله في ذلك: «ولكن النص أقطع من القياس، وأرفع للشك وللاتباس (١)». فمع وجود القياس وسماع ما يؤيده بقي للسمع المستفيض حقه وأصالته، وبقي مارود في الضرورة مقصوراً عليها».

حتى السماع القليل لا ينهض به القياس عنده، بل يبقى على حكم قلته، أخذنا هذا من تعقيبه على شيخه أبي الحسين به الطراوة، الذي رد على النحاة تضعيفهم لمجىء الحال من النكرة معتمداً على القياس والسمع، أما القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها، إذا قلت: جاءني زيد الكاتب، وجاءني زيد كاتباً، وبينهما من الفرق ما تراه، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك

(١) ن . م . ١٩٣ .